بيروت، يتولاه ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان، للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين اسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي الى الاساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هنالك غنى عنهم. كذلك فان الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كعزله مثلاً عن الاقتصاد العربي، «واللبنانيون يلهمون ذلك جيداً».

أما بالنسبة للانجازات الامنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن «المنطقة الامنية» ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، «وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال ارهابية ضد اسرائيل، ولن يسمح باقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الارهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الامنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الاسلحة التي ستدخل اليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات» (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التطبيع ــ ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لحركة الاشخاص والبضائع، وانشاء مكتب إرتباط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاوة المعادية ضدّ الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، واجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ.. كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل «حتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما».

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع نشاط تنظيمات معادية لاسرائيل. «وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً». ويستحدد منطقة على امتداد ٤٠ ــ ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمنطقة أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية «الفترة تحدد خلال المفاوضات». وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سعد حداد) فتنضمّ الى اطار عسكري لبناني، وتكون احدى الجهات الاساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي ــ لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، دخول الاراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلو عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلاها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلّم معلومات حول المفقودين من جنودها. وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل الى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل. وأخيراً، فان الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (يشعياهو بن ــ بوراث، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض «اتفاق المبادئ» هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحققه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون ــ لأول مرة منذ أشهر عديدة ــ ثناءاً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات موردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ١٩٨٢/١١/٢٨، والذي اشترطت فيه اجراء